صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل اصابع رجليه يخضره رواه احمد بن حنبل وابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وهو حديث ضعيف فانه من رواية عبد الله ابن لهيعة وهو ضعيف عند اهل الحديث واما الاحكام فهذا مسلمان احدها يستحب في غسل الرجلين تقديم اليمنى ليكون تقديم اليسرى وقد سبق بيان هذا ودليله في فصل اليدين وقول المصنف بيدأ باليمنى قبل اليسرى هو من باب التأكيد والاحاجة الى قوله قبل اليسرى وقد سبق هذا في فصل غسل اليدين المسئلة الثانية في التخليل قال اصحابنا ان كانت اصابع رجليه منفرجة استحب التخليل ولا يجب وحديث ليقط محمول على الاستحباب او على ما اذا لم يصل الماء بينها الا بالتخليل وان كانت ملتفة وجب ايصال الماء بينها كما يتعين في ايصاله التخليل بأي طريق اوصله حصل الواجب ويسخن مع ايصاله التخليل فالتخليل مستحب مطلقا وايصال الماء واجبا وقول المصنف وتستحب القاضي ابو الطيب والقاضي حسين والماوردي والبغوي والمتولي وغيرهم ان كانت ملتفة وجب التخليل اراد وايد ايصال الماء لانهم فرضوا المسئلة فيما اذا لم يصل الماء الا بالتخليل واما تأكيده التخليل فقال الخراسانيون يخلل بخنصر يده اليسرى ويكون من اسفل القدم مبتدئا بخنصر رجله اليمنى وتختم بخنصر اليسرى ممن ذكره مكذا القاضي حسين والغزالي والبغوي والمتولي وصاحبا العدة وغيرهم وقال القاضي ابو الطيب في تعليقه يستحب ان يخلل بخنصر يده اليمنى من تحت الرجل وقال امام الحرمين ليست اليد تعيين اليد اليمنى واليسرى في ذلك صلاة الا لتعين الاستنجاء باليمين وليس تخليل الاصابع مشاهدا ولا حرجا على المتوضي فاستعمال اليمين واليسار فان لا مرد لذلك في غسل الرجلين وذلك الاصابع جزء منها ولم يثبت عندي تعيين احدى اليدين شئ وذكر الغزالي في البسيط ان مستند الاصحاب في تعيين اليسرى الاستنجاء ثم ذكر قول امام الحرمين وذكر الرافعي هذا المشهور عن الخراسانيين من استحباب خنصر اليسرى ونقله عن معظم الائمة ثم حكى عن ابي طاهر الزيادي انه قال

يخلل ما بين كل اصبعين من اصابع رجليه باصابع من اصابع يده ليكون بأي جديد ويترك الابهامين ولا يخلل بها لما فيه من العسر فحصل من مجموع هذا ان التخليل من اسفل الرجل ويبدأ من خنصر اليمنى وفي الاصبع التي يخلل بها اوجه الاشهر انها خنصر اليسرى والثاني خنصر اليمنى قاله القاضي ابو الطيب الثالث قول ابي طاهر الزيادي قول الامام انه لا يتعين في استحباب ذلك بد هو الراجح المختار هذا كله تخليل اصابع الرجلين واما اصابع اليدين فلم يتعرض له الجمهور وجاء فيه حديث ابن عباس الذي قدمناه ونقل الترمذي استحباب تخليلها عن اسحق بن راهويه قال الرافعي سكت الجمهور عنه وقال ابن بزيزة يستحب لحديث ليقط قال الاصابع تشملها وحديث ابن عباس قال وعلى هذا يكون تخليلها بالتشبيك بينها والله اعلم فرع في مسائل تتعلق بغسل الرجلين احداها اختلفوا في تأكيده المستحبة في غسلها قال الشافعي رحمه الله في الام يجب فقديم يجب عليها ما يسميه او يجب عليه غيره هذا نصه وكذا قال البغوي وغيره قال البغوي ويتكيها بيساره ويجتهد في ذلك العقب لا سيما في الشتاء فان لم يتخاف في عنها وكذا اطلق المحاملي في اللباب واخرون استحباب الابتداء باصابع رجله وقال الصيمري وصاحب الماوردي ان كان يجب على نفسه بدأ باصابع رجله كما نص عليه وان كان غيره يصب عليه بدأ من كعبه بالي اصابعه والمختار ما نص عليه وتابعه عليه الاكثرون من استحباب الابتداء بالاصابع مطلقا الثانية اذا كان على رجله اصبع او قدم زائدة او انكسطت رجلها فحكمه ما سبق في اليد الثالثة اذا قطع بعض القدم وجب غسل الباقي فان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويستحب غسل الباقي كما سبق في اليد الرابعة قال الدارمي فان لم يكن له كعبان قدر بقدرها الخامسة قال الشافعي في الام والاصحاب ان كانت اصابعه ملتحمة بعضها في بعض لا يلزمه شقها بل لا يجوز لكن يغسل ما ظهر قال اصحابنا فان كان على رجله شقوق وجب ايصال الماء باطن تلك الشقوق وقد ذكر المصنف مثله في فصل غسل اليد فان شك في وصول الماء الى باطنها او باطن الاصابع لزمه الغسل ثانيا حتى يتحقق الوصول هذا اذا كان بعد فراغ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)